مجلة الاقتصاد والقانون

Economics and Law Journal

الهجرة غير الشرعية : نحومقاربة مفاهيمية نظرية

د.حشوف يسين. أستاذ محاضر أ. جامعة بشار

الكلمات المفتاحية	الملخص
الهجرة غير الشرعية – اللجوء – النزوح	يعتبر موضوع الهجرة غير الشرعية من بين المواضيع البالغة الأهمية في حقل العلاقات الدولية والدراسات الأمنيةوالجزائر باعتبارها دولة عبور لم تخلو من هذه الظاهرة، وبحكم موقعها الجيوإستراتيجي ونظرا للتحولات التي شهدتها حدودها الشرقية و الجنوبية و الغربية ، ازدادت نسبة المهاجرين ، إما باعتبارها دولة عبور نحو أوروبا أو كمقصد للاستقرار، فأصبحت تشكل هذه الظاهرة تحديا أمنيا نتيجة للتداعيات الناجمة عنها. باتت الهجرة غير الشرعية من الملفات البالغة الأهمية بالنسبة للدول، نتيجة لارتباطها بالأمن ومختلف مستوياته والأمن الإنساني على وجه الخصوص، بحكم أن هذه الظاهرة لا تهدد أمن الدول فقط بل أمن الفرد أيضا نظرا لتفاقم وتنوع وسائلها من جهة وتنامي تداعياتها العابرة للحدود من جهة أخرى.

Keywords	Abstract
Illegal immigration - seek refuge - displacement	***The issue of illegal immigration is among the very important topics in the field of international relations and security studies, and Algeria as a transit country is not without this phenomenon, and by virtue of its geostrategic location and due to the changes that its eastern, southern and western borders have undergone, the proportion of immigrants has increased, either as a transit country towards Europe or As a destination for stability, this phenomenon has become a security challenge as a result of the repercussions arising from it. Illegal immigration has become one of the most important issues for countries, as a result of its connection to security and its various levels and human security in particular, given that this phenomenon does not threaten the security of countries only but also the security of the individual due to the aggravation and diversity of its means on the one hand and the growing repercussions across borders on the other.***

♦ **المؤلف المرسل**: د. حشوف يسين

1. مقدمة:

إن الهجرة غير الشرعية ومع تفاقم أعدادها في السنوات الأخيرة، أصبحت تشكل هاجسا ذو أبعاد مختلفة و مسارات متشابكة و متداخلة ذات طابع إقتصادي،إجتماعي ،هوياتي و أمني لدى الدول والحكومات، لتنتقل بذلك من مجرد ظاهرة اجتماعية إلى ظاهرة أمنية تهدد استقرار الدول.

كما يعتبر موضوع الهجرة غير الشرعية من بين المواضيع البالغة الأهمية في حقل العلاقات الدولية والدراسات الأمنية والجزائر باعتبارها دولة عبور لم تخلو من هذه الظاهرة، وبحكم موقعها الجيوإستراتيجي ونظرا للتحولات التي شهدتها حدودها الشرقية و الجنوبية و الغربية، ازدادت نسبة المهاجرين ، إما باعتبارها دولة عبور نحو أوروبا أو كمقصد للاستقرار، فأصبحت تشكل هذه الظاهرة تحديا أمنيا نتيجة للتداعيات الناجمة عنها. باتت الهجرة غير الشرعية من الملفات البالغة الأهمية بالنسبة للدول، نتيجة لارتباطها بالأمن ومختلف مستوياته والأمن الإنساني على وجه الخصوص، بحكم أن هذه الظاهرة لا تهدد أمن الدول فقط بل أمن الفرد أيضا نظرا لتفاقم وتنوع وسائلها من جهة وتنامي تداعياتها العابرة للحدود من جهة أخرى.

لقد دفعت الضرورة الملحة للدول للتصدي لظاهرة الهجرة غير الشرعية و الحد منها إلى البحث في أسبابها و كذلك محاولة وضعها في قالبها المفاهيمي، ففهم الظاهرة جزء من تحليلها. لذا فقد كانت هناك عدة محاولات لتعريف الهجرة غير الشرعية، و محاولة إيجاد الفروقات بينها و بين مجموعة المفاهيم المشابهة لها بغية الوصول لأسبابها و تحديدها. و هذا ما يجعلنا أمام جملة من التساؤلات عند التعرض لهذه الظاهرة لعل أبرزها:

- ✓ **ما هي أهم التطورات التاريخية التي شهدتها ظاهرة الهجرة؟**
- ✓ **ما المقصود بالهجرة غير الشرعية؟**
- ✓ **ما هي أهم المفاهيم المشابهة لها؟**
- ✓ **ما هي أهم العوامل و الأسباب التي تؤدي للهجرة غير الشرعية؟**
- ✓ **ماهي أهم المقاربات و المداخل النظرية المفسرة لظاهرة الهجرة غير الشرعية ؟**

أولا: مفهوم الهجرة غير الشرعية

أ/ تطور ظاهرة الهجرة غير الشرعية:

إذا كانت الهجرة في السابق تتم بصورة إنسانية تبعا لأغراض محددة سلفا، فإن ترسيم الحدود بين الدول و تنازع المصالح السياسية و الاقتصادية زاد من حدة التعاطي مع مسألة الهجرة، مع فارق مهم هو أن توالي موجات الهجرة في العقود الأخيرة كانت تتم بصورة عمودية من الجنوب نحو الشمال.

فخلال الحربين العالميتين لم تتردد بريطانيا و فرنسا مثلا من اللجوء إلى مستعمراتها من أجل تجنيد عدد كبير من الناس، و هكذا تم تجنيد ما بين 70 ألفا و 90 ألف مغربي خلال الحرب العالمية الثانية من قبل فرنسا.

بعد الحرب العالمية الثانية ساهم العمال المهاجرون في عملية إعادة إعمار أوروبا في مجال البناء و الأشغال العمومية كما تم استعمالهم كيد عاملة في المناجم و قطاعات الصناعة و الفلاحة و الخدمات. خلال صدمة البترول الأولى و الأزمة الاقتصادية التي واكبتها في جل الدول الأوروبية، شرعت هذه الأخيرة في اتخاذ عدة تدابير من أجل التوقف عن استيراد اليد العاملة الأجنبية، لكن الملاحظ كان عكس ذلك حيث أن عدد الأجانب الوافدين على أوروبا لم يتوقف كما أخذ أشكال و مظاهر أخرى، فلقد تطورت الهجرة من:

- من الهجرة الذكورية و المؤقتة إلى الهجرة العائلية و الدائمة[1].
- من هجرة اليد العاملة إلى هجرة الكفاءات.
- الهجرة غير الشرعية كمكمل للهجرة القانونية.

و لقد لوحظ منذ نهاية الثمانينات ارتفاع عدد المهاجرين غير الشرعيين على المستوى العالمي، و لم تعد تقتصر ظاهرة الهجرة السرية على الرجال فحسب بل طالت حتى النساء و الأطفال. و لقد كان هذا الارتفاع ناتج عن الطلب المتزايد من طرف بعض القطاعات الاقتصادية في دول الاستقبال و التي تحتاج إلى يد عاملة كثيرة بصفة دائمة أو بصفة موسمية: كالفلاحة، و البناء و الأشغال العمومية، و النسيج و الخدمات المنزلية، و المطاعم و الفنادق و خدمات الأشخاص المسنين. و لكن في منتصف التسعينات بدأت الأمور تأخذ منحى مغاير حيث أن تزايد عدد المهاجرين أدى إلى لجوء الدول المتقدمة إلى نهج سياسة أمنية صارمة عبر تنفيذ مقررات "القانون الجديد للهجرة" و الذي يستند إلى تبني إجراءات صارمة بخصوص مسألة التجمع العائلي، و إبرام اتفاقيات مع دول الجنوب حول ترحيل المهاجرين غير الشرعيين[2].

هذا فيما يخص التطور الذي شهدته ظاهرة الهجرة غير الشرعية في منطقة المتوسط و الذي يلاحظ بأنه انقسم لأربع مراحل:

- ❖ مرحلة الهجرة من الشمال نحو الجنوب (خلال الحقبة الاستعمارية و التي كانت تعرف بظاهرة الاستيطان).
- ❖ مرحلة الهجرة من الجنوب نحو الشمال (نقص اليد العاملة في الشمال).
- ❖ مرحلة التضييق على المهاجرين و الحدود و تحول الهجرة من شرعية إلى غير شرعية.
- ❖ اكتساب الهجرة طابع أمني (حيث أصبحت تهديد بالنسبة للدول المستقبلة و ارتباطها بالإرهاب، و الجريمة المنظمة) خصوصا بعد أحداث 2001/09/11[3].

و هناك تقسيم آخر:

المرحلة الأولى قبل 1985:

و خلال هذه المرحلة كانت الدول الأوروبية لا تزال بحاجة ماسة إلى مزيد من العمالة القادمة من الجنوب، كما أن الدول الأوروبية نفسها كانت متحكمة في حركة تدفق المهاجرين من الجنوب عبر قنوات التجمع العائلي. و أهم ما ميز هذه المرحلة أن المهاجر الجنوبي تمكن من فهم قواعد اللعبة في دول الشمال و صار يطالب بحق دخول أبنائه المدارس الحكومية و بداية بلورة الخطابات الحقوقية للمهاجر.

كل هذه العناصر بدت بالنسبة للمهاجرين "القادمين" في دول الجنوب محفزة لهم للالتحاق بنظرائهم، و يبدو أن الكثير منهم استفاد من غفلة الأنظمة الأمنية الأوروبية في هذه المرحلة بالذات.

المرحلة الثانية (1985-1995):

تميزت هذه المرحلة ببداية ظهور التناقضات المرتبطة بالمهاجرين الشرعيين و مزاحمتهم أبناء البلد الأصليين، و قد تزامن هذا الفعل مع إغلاق مناجم الفحم في كل من فرنسا و بلجيكا التي كانت تستوعب آنذاك أكبر عدد من المهاجرين الشرعيين. و في مقابل هذا الوضع الاحترازي تزايدت رغبة أبناء الجنوب في الهجرة اتجاه دول الشمال ما أدى إلى إغلاق الحدود.

[1] - محمد غربي و آخرون، الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط و استراتيجية المواجهة، الجزائر، دار الروافد الثقافية، ط1، 2014، ص 373.

[2] - المرجع نفسه، ص 373.

[3] حسن حسن الإمام سيد الأهل، مكافحة الهجرة غير الشرعية على ضوء المسؤولية الدولية و أحكام القانون الدولي في البحار، الجزائر، دار الفكر الجامعي، ط1، 2014، ص 25.

ففي 19 يونيو 1995 و مع دخول "**اتفاقية شنغن**"[4] الموقعة بين كل من فرنسا و ألمانيا و لكسمبورغ و هولندا حيز التنفيذ تم السماح بموجبها بحرية تنقل الأشخاص المنتمين إلى الفضاء الأوروبي. لكن مع دخول كل من إسبانيا و البرتغال إلى هذا الفضاء اتخذت قضية الهجرة أبعادا غير متوقعة، لا سيما بعد لجوء سلطات مدريد إلى فرض مزيد من الإجراءات الاحترازية أمام أي عملية هجرة جديدة، و ذلك في محاولة لمنح مواطنيها مزيدا من الاندماج في الاتحاد الأوروبي.

في هذه المرحلة تبرز مفارقة كبيرة تتمثل في الاتفاقيات الدولية و وجه المفارقة هنا هي أن هذه الاتفاقية لم تحظ بقبول أي دولة أوروبية و هو الأمر الذي يفسر الرغبة الأوروبية في التعامل مع هذا المعطى الجديد من منظور جديد و لو تم الأمر على حساب الحقوق التي تضمنها المواثيق الدولية الداعية إلى الحق في التنقل و البحث عن غد أفضل. أخذت هذه المرحلة طابعا أمنيا صارما لجأت من خلاله الدول الأوروبية إلى نهج سياسة أمنية صارمة غبر تنفيذ مقررات "القانون الجديد للهجرة" و الذي يستند إلى تبني إجراءات صارمة بخصوص مسألة التجمع العائلي، و إبرام اتفاقيات مع دول الجنوب حول ترحيل المهاجرين غير الشرعيين.

و كرد فعل تجاه هذه السياسة بدأ ما يعرف الآن بالهجرة غير الشرعية/السرية و التي تحيل على عملية الالتحاق بالديار الأوروبية بدون وجه قانوني[5].

و قد شهدت ظاهرة الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا نموا متزايدا فقد أشارت بعض التقارير إلى تجاوز الهجرة مئات الآلاف بل تعدت الملايين في السنوات الأخيرة خاصة بعد الأحداث الجارية في منطقة الشرق الأوسط في ليبيا و مصر و سوريا، و اليمن و العراق، ففي سنة 2014 قدرت المفوضية الأوروبية للاجئين عدد المهاجرين غير الشرعيين بحوالي 207.000 مهاجر عبروا البحر المتوسط إلى أوروبا، (معظمهم عبروا من خلال الساحل الليبي) و هذا الرقم يفوق بنحو ثلاثة أضعاف الرقم الذي سجل في 2011 و الذي قدر بـ 70000 مهتجر، و في الشهور الأولى من 2015 وصل إلى شواطئ أوروبا و إن كان الرقم أكبر من ذلك بكثير حيث أن ألكانيا استقبلت ما يقارب 800 ألف مهاجر معظمهم من سوريا و العراق و أفغانستان في نهاية 2015، و لا زالت أفواج المهاجرين تتدفق لألمانيا حتى يومنا هذا ليس إلى ألمانيا فحسب و إنما إلى العديد من الدول الأوروبية خاصة المطلة على شمال المتوسط. أما في2016 فقد قدرت المفوضية الأوروبية عدد المهاجرين إلى أوروبا في سهري يناير و فبراير بحوالي100.000مهاجر وصلوا إلى اليونان و إيطاليا[6].

ب/ تعريف الهجرة غير الشرعية

الهجرة هي المهاجرة، و هي ظاهرة اجتماعية عرفها الإنسان و الحيوان و الطير منذ بداية الخليقة.

و الهجرة في لسان العرب هي ضد الوصول و هي الخروج من أرض إلى أرض، و تعني خروج البدوي من باديته إلى المدن[7].

لغة: كما جاء في قاموس المحيط: هجره هجرا بالفتح، و هجرنا بالكسرة، صرمه الشيء تركه و الإسم الهجرة بالكسر و هجر الشرك هجرا و هجرنا و هجرة حسنة و الهجرة بالكسرة و الضم، الخروج من أرض إلى أخرى[8].

و الهجرة في اللغة الإنجليزية:

---

[4] – **شنغن:** هي تأشيرة موحدة أصدرتها الدول المنضمة إلى اتفاقية (Schengen)، و قد سمحت لمواطني هذه الدول بالحركة و الحرية في التنقل، و التأشيرة التي تصدرها أية دولة من هذه الدول تصبح سارية المفعول في بقية الدول الداخلة ضمن هذه الاتفاقية. المملكة المتحدة ليست عضوا في هذه المجموعة.

[5] – محطات في الهجرة غير الشرعية على الموقع: www.aljazeera.net نظر يوم 2017/02/22 على الساعة 20:29.

[6] أمبارك ادريس طاهر الدغاري، مخاطر الهجرة غير الشرعية من إفريقيا إلى أوروبا و السياسات المتخذة لمكافحتها، المجلة الليبية العالمية، ليبيا، العدد 08، جويلية 2016، ص 06.

[7] – جمال بن أبو الفضل ابن منظور، "لسان العرب"، المجلد السادس، القاهرة، دار المعارف، د.س.ن، ص 4716.

[8] - Dictionary, Oxford University Advanced Leavner's Press, new edition, UK, 2000, p141.

Immigrate(v)،Immigtant(n)،Immigration. يهاجر، مهاجرة، هجرة و تعني الشخص أو الأشخاص الذين يهاجرون من بلد أو مكان آخر دوريا و موسميا أو بقصد العمل، و من ثم يتضح الفرق بين المصطلح الأول migration و الثاني Immigration فالأول لا يعني الإقامة الدائمة أما الثاني فيعني الهجرة الوافدة أي القادمة بغرض الإقامة بصفة دائمة[9].

و على الرغم من ذلك إلا أن هناك كلمة migration تعني جميع حركات التنقل التي تحدث داخل حدود دولة بينما إذا تعدت الهجرة حدود الدولة أطلق عليه emigration للهجرة الصادرة أو الخارجية من الدولة أما الهجرة الوافدة من الخارج فيطلق عليه Immigration.

و يعطي قاموس ويبستر الجديد ثلاث معاني للفعل (هاجر) migrate هي:

1 - الانتقال من مكان إلى آخر و بخاصة من دولة أو إقليم أو محل سكن أو إقامة إلى مكان آخر بغرض الإقامة فيه.

2 - الانتقال بصفة دورية من إقليم أو مناخ آخر.

ينتقل أو يجول To Transfer[10].

شرعا: قال الله تعالى ﴿و من يهاجر في سبيل الله يجد في الأرض مراغما كثيرا و سعة﴾.

و قوله تعالى ﴿ فآمن له لوط و قال إني مهاجر إلى ربي﴾.

أما اصطلاحا فقد تعددت التعاريف و اختلفت باختلاف المفكرين و الميادين العلمية فبالعودة لمصطلح المهاجر نلمس الاختلاف الكبير في تحديد هذا المصطلح. فقد عرفه **المؤتمر الدولي المنعقد في روما 1924** بأنه "كل أجنب يصل إلى بلد طلبا للعمل، و بقصد الإقامة الدائمة...و هذا نقيض العامل الذي يصل إلى البلد للعمل فيه بصفة مؤقتة".

و هذا المصطلح لا يحوز على الإجماع من قبل الدول ذلك أنه يختلف باختلاف المعايير عند كل دولة، فالمهاجر في **النمسا** كل من ترك البلد و اتخذ مسكنا دائما بالخارج، أو من سافر إلى الخارج بحثا عن العمل. و تتفق **الولايات المتحدة الأمريكية و كندا و فرنسا** على أن المهاجر هو كل شخص يترك بلده بنية الإقامة الدائمة في الخارج و تعرف **فلندا و الصين و بولونيا و إيطاليا و اليابان** المهاجر بأنه ذلك الذي يبحث عن عمل في الخارج...، أما **سويسرا** فترى أن الانتقال في مجال الدول الأوروبية ليس هجرة إلا إذا كان خارجها[11].

و الهجرة في الفكر السياسي ترتبط بميثاق الماجنا كارتا الذي كفل "حرية الخروج من مملكتنا و العودة في أمان و أمن، برا و بحرا". فيما أكد **سقراط** على أن "من لا يحبنا أو يحب مدينتنا، و يرغب في الهجرة إلى مستوطنة أو أبي مدينة أخرى يجوز له أن يذهب أنى شاء محتفظا بملكيته".

أما في **العصر الحديث** فتعد الهجرة من الحقوق الأولية للإنسان في إطار التشريعات و ذلك وفقا لمبادئ القانون الدولي العام و الخاص، و كذلك وفقا لقانون الدولة المحلي الذي يحدد القواعد التي تنظم هجرة مواطنيها إلى الخارج أو دخول الأجانب إلى إقليمها... و قد نص **الإعلان العالمي لحقوق الإنسان** الصادر في 1948 على هذا الحق: "يحق لكل فرد أن يغادر أية بلاد بما في ذلك بلاده كما يحق له العودة إليه"[12].

---

[9] - ibid, p.180.

[10] – عبد القادر القصير، الهجرة من الريف إلى الحضر، دراسة ميدانية اجتماعية عن الهجرة من الريف إلى المدن في المغرب، القاهرة، دار النهضة العربية، 1969، ص 105.

[11] – عبد الحميد زوزو، الدور السياسي للهجرة إلى فرنسا بين الحربين 1-14-1939، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2007، ص 11.

[12] – البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، لتقرير التنمية البشرية 2009 التغلب على الحواجز: قابلية التنقل البشري و التنمية، تر: أمال التزي، القاهرة، مركز معلومات قراءة الشرق الأسط، 2009، ص 15.

الهجرة في علم السكان و الديموغرافيا: هي كلمة تدل على الانتقال المكاني أو الجغرافي للفرد أو الجماعة.

الهجرة في علم الاجتماع: تدل على تبدل الحال الاجتماعي كتغير الحرفة أو الطبقة الاجتماعية أو غيرهما و قد يجتمعان معا.

و تتنوع الهجرة بتنوع المكان و الزمان و الصفة، فبالعودة للمكان أو الإقليم نجد أن هناك هجرة داخلية و هي التي تقوم على تحرك المهاجرون داخليا من منطقة إلى منطقة، و لكن يبقون داخل حدود بلدهم الأصلي و هناك هجرة دولية. أما من حيث المدة الزمانية فهناك هجرة دائمة أي عدم الرجوع، و أخرى مؤقتة ترتبط بمدة محددة. و سواء كانت داخلية أم خارجية قد تكون عبارة عن هجرة تلقائية عفوية أو منظمة، كما يمكن أن تكون من الناحية القانونية عبارة عن هجرة شرعية أي بصفة قانونية أو غير شرعية بصفة غير قانونية.

الهجرة الشرعية: يقصد بها الهجرة للعيش من دولة إلى دولة أخرى وفق الضوابط و الشروط التي يضعها النظام القانوني للدولة المستقبلة و يصاحب الانتقال نية البقاء في الدولة المستقبلة لفترة طويلة[13].

و تعرف بالقول هي "التي تتم بموافقة دولتين على انتقال المهاجر من موطنه الأصلي إلى الدولة المستقبلة"[14].

الهجرة غير الشرعية:

هي قيام شخص لا يحمل جنسية الدولة أو من غير المرخص له بالإقامة فيها بالتسلل إلى هذه الدولة عبر حدودها البرية أو البحرية أو الجوية أو الدخول إلى الدولة عبر أحد منافذها الشرعية بوثائق أو تأشيرات مزورة و غالبا ما تكون الهجرة غير المشروعة جماعية و نادرا ما تكون فردية[15].

و تعرف كذلك بـ" الدخول أو الخروج غير القانوني من و إلى دولة من قبل أفراد أو جماعات و من غير الأماكن المحددة لذلك دون التقيد و الاعتداد بالضوابط و الشروط الشرعية التي تفرضها كل دولة في مجال تنقل الأفراد".

و يشمل وضع المهاجر غير شرعيا أصنافا متباينة من المهاجرين منهم:

- ✓ الأشخاص الذين يدخلون بطريقة غير قانونية إلى دولة الاستقبال و لا يسوون وضعهم القانوني.
- ✓ الأشخاص الذين يدخلون دول الاستقبال بطريقة قانونية و يمكثون هناك بعد انقضاء مدة الإقامة القانونية.
- ✓ الأشخاص الذين يشتغلون بطريقة غير قانونية خلال الإقامة المسموح بها.
- ✓ الأشخاص الذين يشغلون منصبا دون المنصوص عليه في عقد العمل[16]

و تعرف كذلك على أنها "خروج المواطن من إقليم الدولة من غير المنافذ الشرعية المخصصة لذلك أو من منفذ شرعي باستخدام وسائل سفر مزورة" و يطلق عليها "الهجرة الوافدة من الخارج"[17].

الهجرة غير الشرعية من منظور القانون الدولي العام: لقد أكد القانون الدولي العام في العديد ن المناسبات على ضرورة متابعة الجهود الدولية و الإقليمية في مجال منع تهريب المهاجرين، فقد ظلت الجريمة المنظمة موضوع بحث لدى لجنة منع الجريمة و العدالة الجنائية في دورتها الثالثة، حيث انعكست المناقشة بشأن هذه المسألة في ثلاثة مشروعات قرارات إعتمدها المجلس الاقتصادي و الاجتماعي، و تركز الاهتمام في القرار الثالث (14/1994) على إجراءات العدالة الجنائية المعنية بمكافحة التهريب المنظم للمهاجرين

---

[13] – خالد إبراهيم حسن الكردي، ورقة عمل مقدمة في الندوة العلمية بعنوان: "الهجرة غير الشرعية الأبعاد الأمنية و الإنسانية"، المغرب، 4-2015/02/6، ص 4.

[14] – عبد الرحمان فتوح، المهاجرون دراسة سوسيوأنتروبولوجية، د.ب.ن، المكتب الجامعي الحديث، 2007، ص 20.

[15] – محمد فتحي عيد، التجارب الدولية في مكافحة الهجرة غير المشروعة، الرياض، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ط1، 2010، ص 50.

[16] – محمد غربي و آخرون، مرجع سابق، ص 372.

[17] – صباح عبد الرحمن الغيض، ظاهرة الهجرة غير الشرعية في: مجلة دول مجلس التعاون و أسلوب إدارتها و مواجهتها، أكاديمية سعد عبد الله للعلوم الأمنية، الرياض، مركز الإعلام الأمني، العدد الخامس، 2012، ص 3.

غير الشرعيين في كثير من أنحاء العالم و حث الدول على التعاون لمواجهة هذه الجريمة من جميع جوانبها، و اتخاذ تدابير و إجراءات فورية و فعالة لمكافحتها[18].

و تعرفها **مفوضية الإتحاد الأوروبي** بالقول: "هي ظاهرة تتعلق بدخول أشخاص من جنسيات خارج الاتحاد الأوروبي يدخلون إقليم الدولة العضو بطريقة غير شرعية، عن طريق البر أو البحر أو الجو بما في ذلك مناطق العبور في المطارات و يتم ذلك عادة بوثائق مزورة أو بمساعدة شبكات الجريمة المنظمة من مهربين و تجار[19].

ثانيا: الهجرة غير الشرعية و المفاهيم ذات الصلة

بعد التعرف على الهجرة غير الشرعية وجب التطرق إلى المفاهيم التي تتماشى و إياها في معناها و مضمونها و كذا تأثيرها على المحيط الواقعة فيه و ما يمكن أن تسببه من آثار ناجمة عنها و يتبين ذلك في المفاهيم التالية:

أ/ اللجوء

اللجوء: مصدر الفعل لجأ، يقال: لجأ إلى الشيء و المكان يلجأ لجأ و لجوءا و ملجأ بمعنى لاذ به و اعتصم، قال بن فارس: اللام و الجيم و الهمزة كلمة واحدة، و هي اللجأ و الملجأ: المكان يلتجئ إليه، يقال: لجأت و التجأت، و يقال: ألجأت أمري إلى الله، أي أسندت، و لجأت إلى فلان و عنه و التجأت و تلجأت إذا استندت إليه، و اعتضدت به، أو عدلت عنه إلى غيره، و ألجأه إلى الشيء: اضطره إليه، و ألجأه عصمه، و التلجئة: الإكراه، و الملجأ و اللجأ – محركة – المعقل و الملاذ، و منه قوله عز و جل ﴿لو يجدون ملجأ أو مغارات أو مدخلا لولوا إليه و هم يجمحون﴾[20].

و قد جاء في بنود اتفاقية 1951 المتعلقة بوضع اللاجئين تعريف اللاجئ بأنه شخص "يوجد خارج بلد جنسيته، بسبب خوف له ما يبرره، من التعرض للاضطهاد بسبب العنصر، أو الدين، أو القومية، أو الانتماء إلى طائفة اجتماعية معينة، أو إلى رأي سياسي، و لا يستطيع بسبب ذلك الخوف، أو لا يريد أن يستظل بحماية ذلك البلد".

و مما يؤخذ على هذا التعريف: أنه قصر وصف اللاجئ على الأشخاص الذين يضطرون إلى مغادرة بلدهم الأصلي بسبب الخوف من الاضطهاد، أو تعرضهم بالفعل للاضطهاد، بسبب الجنسية، أو العرق، أو الدين، أو الآراء السياسية، و لم تتضمن الأشخاص الذين يفرون من أوطانهم بسبب الخوف على حياتهم نتيجة نشوب حرب أهلية مثلا، أو نتيجة عدوان خارجي، أو احتلال، أو سيطرة أجنبية، و لذلك وسعت اتفاقية منظمة الوحدة الإفريقية لشؤون اللاجئين لعام 1961 تعريف اللاجئ ليشمل الأشخاص الذين يضطرون إلى مغادرة دولتهم الأصلية بسبب عدوان خارجي، أو احتلال أجنبي، أو سيطرة أجنبية أو بسبب أحداث تثير الاصطرابات بشكل خطير على النظام العام في إقليم دولة الأصل كله أو في جزء منه[21]

و يرى بعض الباحثين ضرورة توافر أربعة شروط في الشخص حتى يمكن اعتباره لاجئا من وجهة نظر القانون الدولي هي:

أولا: أن يوجد الشخص خارج إقليم دولته الأصلية، أو خارج إقليم دولته المعتادة، إذا كان من الأشخاص عديمي الجنسية، و شرط النزوح.

ثانيا: أن يكون الشخص غير قادر على التمتع بحماية دولته الأصلية، سواءا لاستحالة ذلك بسبب حرب أهلية أو دولية، أو لرفض الدولة تقديم الحماية لهذا الشخص، أو لأنه غير راغب في التمتع بهذه الحماية لخوفه من الاضطهاد أو تعرضه لمثل ذلك الاضطهاد.

---

[18] – طارق عبد الحميد الشهاوي، الهجرة غير الشرعية رؤية مستقبلية، الإسكندرية، دار الفكر الجامعي، ط1، 2009، ص 60،61.

[19] – عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات و النشر، 1994، الجزء 7، ص 67.

[20] – وليد خالد الربيع، حق اللجوء السياسي في الفقه الإسلامي و القانون الدولي (دراسة مقارنة)، كلية الشريعة و الدراسات الإسلامية، جامعة الكويت، ص 8.

[21] – موقع المفوضية السامية لشؤون اللاجئين على الموقع:www.unher.org، نظر يوم 2017/02/22 على الساعة: 15:00.

ثالثا: أن يكون الخوف من الاضطهاد قائما على أسباب معقولة تبرره.

رابعا: يتعين ألا يقوم في مواجهة اللاجئ أحد الأسباب التي تدعو إلى إخراجه من تعداد اللاجئين، و هي التي ذكرتها المادة الأولى من اتفاقية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين و وصفتها بأنها أسباب خطيرة، تدعو لاعتبار الشخص قد ارتكب جريمة ضد السلام، أو جريمة حرب، أو جريمة ضد الإنسانية، أو كان قد ارتكب جريمة غير سياسية خطيرة خارج دولة الملجأ، و قبل قبوله فيها، بوصفه لاجئا أو كان قد سبق إدانته بسبب أعمال منافية لأهداف الأمم المتحدة و مبادئها[22].

يحتل القانون الدولي للاجئين قيمة خاصة بوصفه أحد الآليات المحورية لحماية حقوق الإنسان، و بالرغم من ذلك لا يمكننا النظر لهذا القانون باعتباره علاجا شاملا في هذا السياق، و لذلك يجب أن نلاحظ شيئين مهمين من حيث وضع هذا لقانون في الساق الأعم لحقوق الإنسان، أخذا في عين الاعتبار أن تعريف القانون الدولي للاجئين (الأشخاص محل الحماية) هو أضيق من تعريف هؤلاء الذين يتمتعون بحماية عالمية بوصفهم ضحايا لانتهاكات حقوق الإنسان، و تنص الاتفاقية الدولية للاجئين على منح صفة اللاجئ فقط لهؤلاء الذين يستطيعون إثبات أن خوفهم من الاضطهاد "لأسباب تتعلق بالعرق أو الدين أو الجنسية أو انتمائهم لجماعة اجتماعية معينة أو تبنيهم رأيا سياسيا معينا" يستوجب الحماية وفق هذه الاتفاقية. هذا فيما يخص بعض القيود العامة حول تعريف صفة اللاجئ[23].

ب/ النزوح:

يعرف النزوح بأنه "حركة الفرد أو المجموعة من مكان إلى آخر داخل حدود الدولة و يتم النزوح رغما عن إرادة النازح، بسبب مؤثر خارجي مهدد للحياة كالمجاعة أو الحرب أو الجفاف و التصحر أو أي كوارث أخرى تدفع النازح إلى مغادرة موقعه و التوجه إلى موقع آخر طمعا في الخلاص من تلك الظروف".

و يعرف النازحون بأنهم "الأشخاص أو مجموعات من الأشخاص الذين أجبروا على هجر ديارهم أو أماكن إقامتهم المعتادة فجأة أو على غير انتظار بسبب صراع مسلح أو نزاع داخلي أو انتهاكات منتظمة لحقوق الإنسان أو كوارث طبيعية أو من صنع الإنسان و هم لم يعبروا حدود أية دولة معترف بها دوليا".

نلاحظ أن النزوح لا يندرج تحت مفهوم الهجرة الاختيارية للمواطن داخل وطنه أو وفوده من منطقة إلى أخرى على الرغم من تشابههما في عدم العبور لحدود دولة أخرى فالنزوح يختلف عن الهجرة لأنه يتم قسرا بلا رغبة و اختيار من الفرد و الجماعة. كما أنه قد يحدث فجأة دون سابق تخطيط، و النزوح قد يكون شاملا و ذلك بأن تنزح قبائل بأكملها دون أن يحمل هؤلاء النازحون ما يكفيهم من احتياجاتهم المادية و العينية.

أما الهجرة فإنها تتم عن سابق تمعن و تفكير و قد تكون هجرة فردية أو جماعية و للمرء أن يختار ما يحمله معه من مستلزمات أو ما لا يحمله، فليس هنالك مهدد لحياته. و الهجرة تتم عبر مراحل مما يسهل امتصاصها و استيعابها في موطن الاستقبال و إحلالها و تعويضها في الموطن الأصلي، الذي جاءت منه العناصر المهاجرة على عكس النزوح الذي تعجز المجتمعات فيه عن استيعاب كل الأعداد النازحة مرة واحدة بما يفوق مقدرة المجتمع فيؤدي ذلك إلى إفرازات سلبية في المناطق المستقبلة[24].

نلاحظ أن اللجوء يكون بعبور حدود دولة الموطن الأصلي إلى دولة أخرى، أما النزوح فهو داخل الدولة الواحدة و يتفق النزح مع اللجوء في أن الهجرتين إجباريتين و غير اختياريتين.

---

[22] – د.وليد خالد الربيع، مرجع سابق، ص 10.

[23] – جيمس هاثاوي، الأسباب المبررة في القانون الدولي للاجئين، في الموقع www.law.umich.ed يوم :2017/02/24، على الساعة: 02:00 .

[24] – هيام أبو القاسم، مصطلح الهجرة و النزوح، اللجوء على الموقع:www.arapvolunteering.org/corner/threads/660 نظر يوم: 2017/02/22 على الساعة: 20:00.

1. اللجوء و الهجرة و النزوح رغم أنها كلها عناصر تقع ضمن عملية الحراك السكاني إلا أنها تختلف فيما بينها في الحقوق و الواجبات.

ج/ التهريب البشري:

نشأت ظاهرة التهريب البشري بعد الحرب العالمية الثانية، مع تطور سيادة الدول على أراضيها البرية و البحرية، و قد نشطت حركة التهريب البشري في الدول الفقيرة ذات الأعداد السكانية المتزايدة و ذات معدلات الفقر المرتفعة (الدول الإفريقية و بعض الدول الأسيوية و دول أمريكا الجنوبية).

و يعني تهريب المهاجرين بحسب ما جاء في بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر، البحر و الجو "تدبير الدخول غير المشروع لشخص ما إلى دولة طرف ليس ذلك الشخص من رعاياها أو المقيمين الدائمين فيها، و ذلك من أجل الحصول بصورة مباشرة أو غير مباشرة، على منفعة مالية أو منفعة مادية أخرى". و لتهريب المهاجرين صورتين:

تهريب المهاجرين كنشاط فردي: و فيه يقوم شخص بمفرده أو مجموعات صغيرة باستخدام قوارب التهريب مقابل مبالغ مالية معينة، أو الصعود في السفن البحرية و التجارية دون علم إدارة و ملاحي السفن معتمدين في ذلك على السباحة – أو غيرها – للتسلل إلى السفن أثناء عمليات الشحن و التفريغ و عادة ما يختفون داخل المخازن أو داخل المستودعات أو قوارب النجاة. كما قد يستخدم هؤلاء الأفراد الممرات البحرية التي تقل فيها نقاط و مراكز المراقبة من قبل حراس السواحل.

يحدث النوع الثاني من التهريب البشري عن طريق **"عصابات منظمة"** مقابل كسب مادي من خلال شبكات التهريب العالمية التي يعمل فيها من لهم خبرات في قوانين الهجرة و الجنسية و الإقامة، أو من عملوا في وكالات السفر و السياحة و شركات النقل البري و البحري[25].

و في حديثه عن العلاقة بين الهجرة غير الشرعية و جريمة تهريب البشر و الاتجار بهم أشار الباحث **"عبد الله بن سعود السراني"** إلى نشوء ظاهرة تهريب البشر عقب الحرب العالمية الثانية و نشطت في الدول الفقيرة ذات الأعداد السكانية المتزايدة التي يرتفع فيها معدلات الفقر كغالبية الدول الإفريقية و بعض الدول الأسيوية و أمريكا الجنوبية، و لاحظ **السراني**، وجود علاقة وطيدة بين الهجرة غير الشرعية و تهريب البشر و الاتجار بهم فغالبية المهاجرين غير الشرعيين يلجؤون إلى أباطرة تهريب البشر لتنظيم هروبهم إلى الدول التي يرغبون في الانتقال إليها، و العيش بها مقابل مبالغ مالية، فتقوم عصابات تهريب البشر غالبا عن طريق البحر باستخدام السنابك القديمة، و القوارب ذات المولدات الكبيرة في الإبحار من مناطق معينة بسواحل البحار متجهين إلى المناطق التي يقصدونها[26].

د/ الإرهاب:

قبل التطرق إلى ظاهرة الإرهاب سنحاول وضع تعاريف إجرائية للإرهاب على المستوى النظري.

فالإرهاب لغة: هو ترجمة كلمة "terror" الإنجليزية و هي مشتقة من كلمة "terrere" اللاتينية بمعنى يفزع أو يرهب، أما الأصل اللغوي لكلمة الإرهاب في الفرنسية "terreur" فهو الفعل السنسكريتي "tras" الذي يعطي معنى الرجف. فكان "الإرهابي هو كل من يحاول تدعيم آرائه بنظام ما".

و جاء تعريف الإرهاب في قاموس **لاروس الفرنسي** بأن: "الإرهاب هو مجموعة من أعمال العنف ترتكب من طرف منظمة من أجل إحداث لحالة اللاأمن و قلب الحكومة".

[25] – عثمان الحسن محمد نور، ياسر عوض الكريم المبارك، الهجرة غير المشروعة و الجريمة المنظمة، الرياض: مركز الدراسات و البحوث، 2008، ص 19.

[26] – عبد الله بن سعود السراني، ندوة علمية بعنوان: "مكافحة الهجرة غير المشروعة"، مجلة الأمن و الحياة، العدد:375، 1433 هـ، ص 21،22.

و في المعجم الرائد يعرف الإرهاب "الإرهاب هو رعب تحدثه أعمال العنف مثل القتل و إلقاء المتفجرات أو التخريب، و ذلك بغرض إقامة سلطة أو تقويض سلطة أخرى".

و يعرف في المنجد: "الإرهابي هو من يلجأ إلى الإرهاب لإقامة سلطته"[27].

في القرآن الكريم: قال الله تعالى ﴿يا بني إسرائيل أذكروا نعمتي عليكم و أوفوا بعهدي أو بعهدكم و إياي فارهبون﴾[28].

و كذلك قوله تعالى ﴿لأنتم أشد رهبة في صدورهم من الله ذلك بأنهم قوم لا يفقهون﴾[29].

و كلها تتعلق بالخوف و الرهبة من الباري جلت قدرته إلا في آية الأنفال المتضمنة إعداد القوة و إرهاب العدو التهديد القهري[30]. و ذلك بقوله عز و جل ﴿و أعدوا لهم ما استطعتم من قوة و من رباط الخيل ترهبون به عدو الله و عدوكم و آخرين من دونهم لا تعلمونهم الله يعلمهم و ما تنفقوا من شيء في سبيل الله يوف إليكم و أنتم لا تظلمون﴾[31].

و قد ظهر مصطلح الإرهاب "TERRORISME" في 1798 في ملحق الأكاديمية الفرنسية لوصف حكومة الثورة الفرنسية التي كانت ترهب الشعب و بخاصة الملكيين باسم الحرية و الثورة، مكان الإرهاب وصفا لنظام حكم، إلا أنه منذ نهاية القرن18م أصبح المصطلح يتعلق بعنف صادر عن أفراد أو جماعات خارج القانون[32].

فالإرهاب هو: "إجراء عنيف ينم عن تطرف في الفكر أو السلوك و هذا الأمر ليس حكرا على ثقافة معينة أو دولة أو أمة بعينها" بل إن التاريخ يثبت أن العالم الغربي هو أول من شهد العمليات الإرهابية بمفهومها المعاصر.

و أول عملية وصفت بالإرهابية في الصور الحديثة كانت محاولة اغتيال **"نابليون بونابارت"** في 1800م[33].

و في مؤتمر الأمم المتحدة المنعقد في جويلية 1998 المعني بوضع المحكمة الجنائية الدولية عرف الأعمال الإرهابية بأنها: "كل استعمال للقوة أو العنف ضد الأشخاص أو الأموال أو الممتلكات العامة أو الخاصة، و ذلك لأغراض شخصية أو سياسية أو إيديولوجية"[34].

و عرفه الاتحاد الإفريقي كأي اعتداء إجرامي من طرف دولة أو مجموعة يؤدي لتهديد الحياة و الوجود البشري و يسبب أضرارا لعامة الناس و الموارد الطبيعية و الإرث الثقافي[35].

و قد شهد هذا المفهوم تطورا كبيرا خاصة بعد أحداث 2001/09/11 حيث تم الربط بينه و بين الهجرة غير الشرعية في سنة 2005، و ذلك لارتباطه بتفجيرات لندن 2005 التي قام بها ثلاثة شبان باكستانيون و جامايكي مما أدى إلى مقتل 25 شخص و إصابة نحو 700 شخص، أما أحداث فرنسا فقد قام بها أبناء من المهاجرين المغاربة و إفريقيا، هذه الأحداث عبارة عن أعمال شغب و عنف ضد العنصرية، و التي طالت كل من بلجيكا و ألمانيا و هولندا و اليونان، و هذا ما دعى وزير داخلية إيطاليا في سنة2004 إلى التصريح: "الهجوم على سواحلنا منظمة من قبل الجماعات الإجرامية التي تستغل الناس في هذه الشؤون الحقيرة".

---

[27] – محمد سعادي، الإرهاب الدولي بين الغموض و التأويل، الجزائر، دار الجامعة الجديدة، 2009، ص 184–186.

[28] – القرآن الكريم، سورة البقرة، الآية:40.

[29] – القرآن الكريم، سورة الحشر، الآية:13.

[30] – هبة الله أحمد خميس، الإرهاب الدولي أصوله الفكرية و كيفية مواجهته، الإسكندرية: د.د.ن، 2009، ص 67.

[31] – القرآن الكريم، سورة الأنفال، الآية:82.

[32] – عبد الله بن الشيخ المحفوظ بن بيه، الإرهاب "التشخيص و الحلول"، شركة العبيكان للأبحاث و التطوير: الرياض، ط1، 2006، ص 25.

[33] – محمد عبد المطلب الخشن، الإرهاب الدولي بين الاعتبارات السياسية و الاعتبارات الموضوعية، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2007، ص 20.

[34] – محمد السعادي، مرجع سابق، ص 197.

[35]- Pierre Batha, united state courte – Terrorisme programmes in Africa An Overview, (South Africa, The African Center
for the constructive Resolution of disputes 'ACCORD), 2004, p.12.

كما اعتبرت الهجرة مصدر خطر استراتيجي على أمن أوروبا لارتباطها بالرفاهية الوطنية و الهويات الثقافية، و أيضا على السلام و الاستقرار الوطني.

فقد شكلت أحداث 2001/09/11 منعطفا خطيرا في المجتمع الدولي و العائلة الأوروبية مما أجبرها على اتخاذ إجراءات حاسمة لمكافحة الإرهاب و التيارات المتطرفة خاصة بعد أن تم الربط بين ظاهرة الهجرة غير الشرعية و الإرهاب، و أيضا لكون أوروبا البلد المقصود لكثير من المهاجرين غير الشرعيين، أما أحداث **مدريد** هي ذات طبيعة أمنية، مما دفع دول الاتحاد الأوروبي إلى محاولة مراجعة سياستها المتعلقة بمكافحة الإرهاب و الجريمة المنظمة و كذلك موقفها من اتفاقية **شنغن** الخاصة بتأشيرات الدخول إلى دول الاتحاد الأوروبي و قوانين الجنسية و الإقامة.

فالتفجيرات التي حدثت في كل من **لندن** و **مدريد** ألقت بضلالها على المهاجرين غير الشرعيين[36].

هـ/الجريمة المنظمة:

عرفت الجريمة المنظمة Organized Crime بأنها جريمة ترتكب من قبل مجموعة منظمة و متحدة أنشأت بهدف ارتكاب جرائم خطيرة أو ترتكب من جمعية العصابات الإجرامية المنظمة و التي أنشأت لنفس الغرض.

إصطلاحا: الجريمة المنظمة ظاهرة قديمة عرفت صورها القديمة في جماعات المافيا القديمة كالمافيا الإيطالية و عصابات المثلث الصينية و عصابات الياكوزا اليابانية و مجموعة الكارتل الكولومبي، و المافيا الأمريكية و الروسية منذ زمن طويل و يرجع بعضها إلى القرن17م إلا أن خطورتها كانت ضئيلة إلى حد ما. فتمارس الجماعة الإجرامية أنشطتها غير المشروعة في نطاق إقليم دولة معينة.

التعريف الفقهي: لقد تعددت التعريفات الفقهية من بينها: "أنها الجرائم التي تشمل الأنشطة الواسعة النطاق للعصابات و الأشخاص الذين يبتزون المال بالتهديد و الوعيد و تعرف هذه المجموعات بالمؤسسة الإجرامية أو طغمة المجرمين".

الأنتربول: "أية جماعة من الأشخاص تقوم بحكم تشكيلها بارتكاب أفعال غير مشروعة بصفة مستمرة، و تهدف أساسا إلى تحقيق الربح دون التقيد بالحدود الوطنية".

الاتحاد الأوروبي: عرفه هذا الأخير سنة 1993 ضمن مجموعة مكافحة المخدرات و الجريمة المنظمة بالقول: "إن الجريمة المنظمة جماعة مشكلة من أكثر من شخصين تمارس مشروعا إجراميا ينطوي على ارتكاب جرائم جسيمة لمدة طويلة، أو غير محدودة و يكون لكل عضو مهمة محددة في إطار التنظيم الإجرامي و كذلك بهدف الحصول على السطوة و تحقيق الأرباح"[37].

و هناك عدة صور للجريمة المنظمة أهمها:

- القرصنة البحرية و عمليات الاختطاف.
- الاتجار بالبشر.
- الاتجار بالمخدرات و الأسلحة و غيرها.

ثالثا: الهجرة غير الشرعية بين العوامل الطاردة و العوامل الجاذبة

للهجرة غير الشرعية عدة دوافع اقتصادية، سياسية و اجتماعية و حتى نفسية. و حسب قوانين لي في نظرية الهجرة سنة1966م هناك أربع عوامل تتحكم في الهجرة:

- ✓ عوامل مرتبطة بمنطقة الأصل.
- ✓ عوامل مرتبطة بمنطقة الوصول.

[36] – أمبارك إدريس طاهر الدغاري، مرجع سابق، ص 13.

[37] – أدية محمد صالح، الجريمة المنظمة (دراسة قانونية مقارنة)، السليمانية: مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، 2009، ص 17، 14، 10.

- ✓ عوامل مرتبطة بالعوائق الموجودة بين منطقتين.
- ✓ العوامل الشخصية (مرتبطة بمدى تكيف المهاجر في الوسط المهاجر إليه)

أما كل من هربول و بوغ Herberle و D.Bougue في نظرية الطرد و الجدب يرون أن العوامل المتحكمة في الهجرة تتمثل في:

أ– عوامل الطرد: و هي مجموعة من المظاهر السلبية الموجودة في بلد الأصل كالركود الاقتصادي و العنصرية الدينية أو العرقية أو الخلافات السياسية و الكوارث الطبيعية.

ب– عوامل الجذب: و هي مجموعة المظاهر الإيجابية الموجودة في بلد الوصول، كفرص العمل و الظروف المعيشية الأفضل[38].

و هناك عوامل جذب أخرى تتمثل في الثورة الإعلامية التي جعلت أفراد المجتمع حتى الفقراء منهم يستطيعون اقتناء أجهزة تمكنهم من العيش عبر مئات القنوات التي تزرع فيهم الرغبة في الهجرة ذلك إضافة إلى صورة النجاح التي يظهرها المهاجر عند عودته إلى بلده لقضاء العطلة، حيث نجد المهاجر يتفانى في إبراز مظاهر الغنى، كل هذه العوامل شكلت حافزا مهما للهجرة غير الشرعية كما يقول العالم الديموغرافي الفرنسي ألفرد صوفي "إما أن ترحل الثروات حيث يوجد البشر و إما أن يرحل البشر حيث توجد الثروات[39] .

سهولة الوصول: إن تطور وسائل التنقل اليوم كسرت قوانين الهجرة السابقة التي جعلت البعد الاجتماعي عائقا مانعا للهجرة، و في ضوء الثورة في عالم المواصلات أصبحت أبعد الأماكن سهلة المنال، فمثلا البلدان العربية و خاصة دول المغرب العربي قريبة جدا من الشاطئ الآخر للبحر المتوسط، فليبيا و تونس و الجزائر لا تبتعد سوى 14 كلم عن الشواطئ الإسبانية، أدركنا أن القرب الجغرافي يساهم في التحفيز على الهجرة[40].

بالإضافة لهذين العاملين هناك عوامل أخرى لعل أبرزها:

العوامل الاقتصادية:

* **التباين في المستوى الاقتصادي:** يتجلى التباين في المستوى الاقتصادي بصورة واضحة بين الدول الطاردة و المستقبلة، هذا التباين هو نتيجة لتذبذب وتيرة التنمية في البلاد المرسلة، إذ أن هذه البلاد تعتمد أساسا في اقتصادياتها على الزراعة و التعدين و هما قطاعان لا يضمنان استقرار في التنمية، نظرا لارتباط الأول بالأمطار و الثاني بأحوال السوق الدولية، و هو ما ينعكس سلبا على سوق العمل.

* **سوق العمل:** تمتاز دول الاستقبال بضعف النمو الديمغرافي في حين نجد أن الدول الموفدة تعيش مرحلة الانتقال الديموغرافي و لا زال النمو السكاني مرتفعا و هذا له انعكاس على حجم السكان النشطين اقتصاديا و بالتالي زيادة المعروض من القوى العاملة في السوق، و لما كانت فرص العمل محدودة في هذه الدول نجد تفشي ظاهرة البطالة و خاصة بين الشباب و تشمل البطالة كافة المؤهلات ابتداءا من المؤهلات الجامعية و انتهاءا بعمال الجهد العضلي. فعلى سبيل المثال يقدر حجم البطالة في البلاد العربية حسب تقديرات المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي بين 15 إلى 24% في نعظم البلاد المصدرة للمهاجرين، هذا الضغط على سوق العمل يغذي "النزوع إلى الهجرة" خاصة في شكلها غير القانوني، فإذا ما أضفنا إلى البطالة زيادة حجم الفقر، و كذلك مستوى الأجور المتدني، و افتقار الدول إلى عمليات التنمية المستدامة أدركنا أن الظروف الاقتصادية تشكل عوامل أساسية في التحفيز على الهجرة[41].

---

[38] – محمد غربي و آخرون، مرجع سابق، ص 374، 375.

[39] – فاطمة الزهراء بوكرمة أغلال، أسباب الهجرة غير الشرعية للكفاءات و الأدمغة الجزائرية من وجهة نظر الطلبة الجامعيين (دراسة ميدانية)، مجلة العلوم الإنسانية و الاجتماعية، تيزي وزو: ديسمبر 2012، ص 102.

[40] – محمد محمود السرياني، هجرة قوارب الموت عبر البحر المتوسط بين الشمال و الجنوب، بحث مقدم لندوة: الهجرة غير المشروعة الأنماط الحديثة، المنعقدة بالرياض بتاريخ: 10/8 فبراير 2010، جامعة اليرموك، الأردن، ص 04.

[41] – المرجع نفسه، ص 04، 05.

و من جهته أشار الدكتور **عبد الله بن سعود السراني** في بحثه "العلاقة بين الهجرة غير المشروعة و جريمة تهريب البشر" إلى العامل الاقتصادي و الذي في نظره يأتي في مقدمة أسباب الهجرة غير المشروعة و هي أسباب أوردها في:

1 - الفقر و العوز المادي و سوء الأحوال الاقتصادية في البلد المتسلل منه.

2 - تدني مستوى المعيشة و ضعف القدرة الشرائية.

3 - تدني مستوى الخدمات التي تقدمها الدولة للمواطنين.

4 - الرغبة في تحقيق الكسب السريع عن طريق الاشتغال بالتهريب و ترويج البضائع و الأشياء المهربة بالدولة المتسلل إليها[42].

العوامل السياسية:

تشكل الأسباب و العوامل السياسية عاملا أساسيا في الهجرة من الدول النامية إلى الدول المتقدمة، فالمحسوبية و الفساد و انتهاك حقوق الإنسان و القيود على حرية التعبير و غياب الديمقراطية و استمرار قوانين الطوارئ كلها أمور تدفع في اتجاه الهجرة[43].

هذا بالإضافة لانتهاك حقوق الإنسان و في مقدمتها الحق في اتخاذ القرار و المشاركة في الحياة العامة و الحق في حرية التعبير، و ضعف المؤسسات و غياب سيادة القانون و تفشي النزاعات القبلية و العشائرية و الحدودية و عدم الاستقرار السياسي و كثرة الانقلابات العسكرية و تفشي الفساد المالي و الإداري.

كل هذه العوامل تؤدي في الغالب إلى مصادرة حريات المواطنين و خاصة فئة الشباب الذي يحاول البحث عن بلد بديل[44].

دون أن ننسى الأمن فالحديث عن الهجرة يجرنا للحديث عن الأمن، يعني تناول هموم البشر في منطقة ما و زمن محدد، فعندما يشعر الناس بغياب الأمن فإن استجابتهم إما أن تكون إيجابية فيقبلون التحدي و يواجهون الخطر أو يسرعوا إلى حمل ما خف وزنه و غلا ثمنه و يهجرون مكان الخطر بحثا عن الأمن، و هذه استجابة سلبية[45].

العوامل الاجتماعية:

ترتبط العوامل الاجتماعية بالدوافع الاقتصادية ارتباطا طرديا، فالبطالة و تدني مستويات المعيشة على الرغم من كونها عوامل اقتصادية، إلا أنها ذات انعكاسات اجتماعية و نفسية و أمنية سلبية في ذات المجتمع الذي تنشأ فيه. فالأفراد يتطلعون إلى الهجرة بدافع حلم النجاح الاجتماعي أو بحثا عن الواجهة الاجتماعية المفقودة في بلادهم بفعل البطالة و الفقر و يندفعون نحو الهجرة و قبول المخاطرة. و يضيف البعد لديمغرافي (السكاني) مزيدا من التعقيد على مشكلة الهجرة غير المشروعة من خلال الزيادة المطردة في تعداد السكان في الدول الفقيرة، مقابل انخفاض في الدول الغنية وفقا لتقرير لخبراء ديمغرافيين www.annaba.org الصادر عن مكتب مؤشرات السكان بواشنطن، مما يتوقع معه زيادة محاولات الهجرة غير المشروعة من الدول الفقيرة إلى الدول الغنية[46].

العوامل النفسية:

من أهم العوامل و الدوافع المؤثرة في ظاهرة العجرة بصفة عامة و غير الشرعية بصفة خاصة، الدوافع النفسية و التي من أبرزها:

- الشعور بالاغتراب الداخلي و قد يكون ذلك ناتجا عن عدم القدرة على التكيف مع المجتمع المحيط به كأسرته و أصدقائه.

---

[42] – عبد العاطي الصياد، "مكافحة الهجرة غير الشرعية"، ورقة عمل مقدمة في الندوة العلمية الخامسة، الرياض: جانفي 2012، ص 59.

[43] – سحر مصطفى حافظ، الهجرة غير الشرعية (المفهوم و الحجم و المواجهة التشريعية)، المجلد الثاني، العدد 2، 2013، ص 51.

[44] – هشام صاغور، السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي تجاه الجزائر، الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، ط1، 2010، ص 94.

[45] – محمود عبد اللطيف، الهجرة و تهديد الأمن القومي العربي، القاهرة: مركز الحضارة العربية، ط1، 2003، ص 72.

[46] – حمدي شعبان، الهجرة غير المشروعة (الضرورة و الحاجة)، مصر: مركز الإعلام الأمني، د.س.ن، ص 6،7.

- الشعور بالإحباط و العزلة الاجتماعية و وهم أحلام اليقظة و التفكير اللاعقلاني و حب المغامرة، و القابلية للانخداع و الميل إلى تصديق الشائعات حول بعض أوجه القصور في المجتمع و ما يمكن أن يحققه الفرد من الخارج و ضعف الانتماء للأسرة و المجتمع نتيجة قصور في برامج التنشئة الاجتماعية و ضعف مؤسساتها و أهمها (الأسرة و المجتمع).
- عدم التماسك الأسري الذي يفرزه الفقر المدقع لكثير من هذه الأسر، التي تدفع بأبنائها إلى البحث عن فرص للحياة حتى إن كانت غير مشروعة و الحلم ببريق الحرية الذي يراود الشباب حول العيش في أوروبا[47].

رابعا: المداخل النظرية المفسرة للهجرة غير الشرعية

بعد تطرقنا للتطور التاريخي و مفهوم الهجرة غير الشرعية، و كذا أهم المفاهيم المشابهة و المتصلة بها و البحث في أهم الأسباب و الدوافع التي قد تؤدي للهجرة غير الشرعية، سنحاول وضع هذه الظاهرة في قالبها النظري من خلال التطرق لبعض النظريات التي حاولت بشكل أو بآخر تفسيرها، و ذلك بعرض بهم المسلمات و المنطلقات التي انطلقت منها لفهم النتائج التي توصلت إليها.

و من خلال بحثنا وجدنا عدة نماذج و أطر تحليلية التي حاولت إعطاء مقاربات شاملة لتفسير ظاهرة الهجرة الدولية و حركة الأشخاص، سواء من قبل المختصين في مجال الاقتصاد، علم الاجتماع أو الجغرافيا، و ذلك بالإجابة على الأسئلة التالية:

- ✓ كيف فسرت كل من النظرية النيوكلاسيكية و التبعية و الاجتماعية ظاهرة الهجرة؟
- ✓ و ما هي أهم المسلمات و الأفكار التي انطلقت منها كل نظرية؟

❖ تعتمد **النظرية النيوكلاسيكية** على المفاهيم التالية:

- ✓ الإختيار العقلاني
- ✓ تعظيم الأرباح
- ✓ حركية عوامل الإنتاج
- ✓ الفوارق بين الأجور

حسب هذه النظرية فنحن أمام إعادة توزيع فضائي لعوامل الإنتاج، و العجرة هي نتيجة للتوزيع الجغرافي غير المتساوي لليد العاملة و رأس المال، ففي بعض المناطق أين اليد العاملة قليلة مقارنة برأس المال يكون مستوى الأجور مرتفع، و في المناطق الأخرى يحدث العكس، مما يجعل العمال يتركون المناطق أين توجد الأجور منخفضة نحو المناطق أين تكون الأجور مرتفعة و بالنتيجة، فإن الهجرة تؤدي إلى إزالة الاختلافات في الأجور و زوال الاختلاف في الأجور يوقف الهجرة، أي أن التجارة غير المنظورة سوف تحدث تقارب بين مستويات الأجور، في الأقطار ذات العلاقة فضلا عن تحويلات التي تساعد على تحسين الأوضاع الاقتصادية للدول المصدرة لهذه القوى العاملة.

هذا على مستوى التحليل الكلي، أما على مستوى التحليل الجزئي فترى النظرية النيوكلاسيكية M-TODARO (1969-1976) أن الهجرة هي نتيجة قرارات فردية تؤخذ من طرف فاعلين عقلانيين يسعون إلى تحسين ظروفهم، بالتوجه نحو عمل يضمن أجرا مرتفعا و يمكنهم من تعويض تكاليف الهجرة فهو فعل إرادي قائم على المقارنة بين الوضعية الحالية للفرد و ما ينتظره، إنطلاقا من مقارنة التكاليف و الأرباح، فالهجرة تعني تحمل بعض التكاليف من أجل مزايا أكبر.

لقد وجهت للنظرية النيوكلاسيكية مجموعة من الانتقادات أهمها:

[47]- سحر مصطفى حافظ، مرجع سابق، ص 52.

- كونها تنطلق من مبدأ حرية تنقل عوامل الإنتاج و منها العمل، في حين أننا في عالم تمثل حرية تنقل العمال استثناء أمام سياسيات الدول التي تكبح الهجرة و الحركة و الأفراد، فسياسات الدول تصبح من بين تكاليف الهجرة التي أغفلتها النظرية.
- طابقت النظرية النيوكلاسيكية بين الهجرة الداخلية و الهجرة الدولية، في حين هذا الأمر غير ممكن بسبب وجود عراقيل أمام الهجرة الدولية(تجاوز الحدود، سياسات الدول الانتقائية، العوائق الثقافية).

كما أنها تنظر للهجرة و كأنها عامل منظم يساعد على إحداث التوازن بين القطاعات الاقتصادية و لا حاجة لتدخل الدولة من أجل تنظيم الهجرة.

و قد زادت هذه الانتقادات إثر التطورات التي عرفتها الهجرة و التي تجاوزت تفسيرات النظرية أهمها كثافة الهجرة و سياسات منع الهجرة، ظهور أشكال جديدة للهجرة خاصة الرسمية، استقرار مجتمعات المهاجرين في دول الإقامة، أدت إلى محاولة تجديد النظرية النيوكلاسيكية كمحاولة إدخال إمكانية الحصول على عمل أو البطالة في حساب الامتيازات المحتملة، و كذا عدم اعتبار الهجرة مشروع فرد بل مشروع عائلة.

و من الناحية الواقعية يمكن القول أن ما تخيله الاقتصاديون الكلاسيكيون المحدثون للأقطار المصدرة للقوى البشرية (العمل) لم يتحقق علميا، و خاصة بعد أن شهدت الأقطار المصدرة لقوة العمل تدفقا بشريا من ذوي الكفاءات مما جعلها تعاني صعوبات جمة في مسيرتها التنموية نتيجة فقدانها لهذه الفئة النادرة من القوة العاملة المؤثرة على التنمية، و التي اصبحت مصدر اهتمام كبير في وقتنا الحاضر من قبل الأقطار و المنظمات الدولية و الاقتصادية بعد أن عانت الأقطار النامية بشكل كبير من هذا التدفق الكبير لقواها البشرية ذات الكفاءة، و التي أطلق على هجرتها هجرة الكفاءات.

عمليا هذه النظرية يمكن تطبيقها على الهجرة الداخلية حيث حرية تنقل عوامل الإنتاج و منها العمل. أما على الصعيد الدولي فإن النظرية المطبقة هي النظرية النيوكلاسيكية لتحرير المبادلات و نظرية التكاليف النسبية المقارنة التي تنطلق من عدم حركية عوامل الإنتاج و العمل بشكل اساسي، و ترى أن المنتجات و رؤوس الأموال هي المتحركة و أن تكثيب التبادلات التجارية من شأنه أن يكون بديلا عن حركة العمال فهي إذن تعتبر سياسة لوقف حركات الهجرة و ليس نظرية لتفسيرها.

* فسرت هذه النظرية الهجرة العمالية أما الأشكال الأخرى للهجرات غير العمالية (اللجوء مثلا) لم تتعرض لها و هذا راجع لتركيزها على الجانب الاقتصادي و إهمالها للجوانب الاجتماعية و الثقافية و السياسية للهجرة[48].

❖ النظرية التبعية

إن تطور الرأسمالية أدى إلى بروز نظام عالمي متكون من دول مركزية مصنعة و متطورة و دول محيطية متخلفة تربطهما علاقة غير متكافئة تؤدي إلى تبعية المحيط للمركز. هذه النظرية تعتبر أن الهجرة هي شكل من أشكال استغلال دول المركز للمحيط، تكون نتيجة تعميق عدم المساواة في الأجور و مستويات المعيشة الموجودة بين الأفراد في دول المحيط و المركز.

و يعتبر **سمير أمين** أن العالم مكون من دول المركز و المحيط، و أن الهجرة بشقيها الشرعية و غير الشرعية عامل أساسي في فائض القيمة من دول المحيط إلى دول المركز خاصة الكفاءات، على اعتبار أن دول المحيط هي التي تتحمل تكاليف التعليم و التكوين.

كما يرى **غالتونغ** أن علاقة دول المحيط بدول المركز هي علاقات إمبريالية بنيوية حيث تمتص دول المركز ثروات المحيط و تستغلها و تهيمن عليها و هذا المفهوم موجود داخل الأمم كذلك، و ليس في العلاقات الدولية، فالعنف البنيوي الذي تحدثه أبنية مجتمع معين

[48] – صابرينة مغتات، "محددات انبعاث الهجرة الدولية دراسة قياسية" حالة الجزائر، مذكرة ماجستير منشورة، قسم العلوم الاقتصادية، الشلف: جامعة حسيبة بن بوعلي، 2012/2011، ص 13، 14.

بشكل يمنع الأفراد بتحقيق ذاتهم بما يسمى التوزيع غير العادل للثروات، أما بسبب مؤسسات بنيوية أو المركزية الإثنية أو الطبقية القومية، مما يجعل الأفراد يهاجرون بطرق مختلفة شرعية كانت أو غير شرعية.

و قد استطاع **بوريس** عام 1981 و **س.ساسن** عام 1988 تطبيق مبادئ نظرية التبعية لتفسير الهجرة تبعا للتطورات التي عرفها تطور النظام الرأسمالي، حيث يرى هؤلاء أن كثافة حركات الهجرة هي بالأساس تعود إلى توسيع النظام الرأسمالي نحو دول المحيط و اختراق اقتصادياتها التي تصبح تابعة أكثر فأكثر. هذا الاختراق بدأ مع المرحلة الاستعمارية ثم تعمق بسبب تبعية أنظمة هذه الدول و كذا بسبب الشركات المتعددة الجنسيات و الاستثمار الأجنبي، و لزيادة الأرباح فإن دول المركز تتجه للبحث عن المواد الأولية في دول المحيط، كما تقوم باستغلال يدها العاملة، هذا الاختراق يحدث أيضا نتيجة مسار تحديث اقتصاديات دول المحيط، بإدخال أنماط التسيير الرأسمالي التي تحل محل الأنماط التقليدية، فبفضل هذه التطورات ينتقل المهاجرون للعمل في هذه الدول الصناعية التي تحتاج قطاعاتها ليد عامل تقبل العمل بأجور منخفضة و في ظروف عمل صعبة. كما تقر نظرية التبعية بأن نمو طاقة الهجرة مرتبط بالوضع المحيطي للبلدان الفقيرة و النامية.

هذه النظرية خصت الهجرة في جانبها الاقتصادي أما البعد الاجتماعي للهجرة فقد كان ما جاء به**بوزان** حيث يرى **باري بوزان** أنه من الأرجح أن يصبح الأمن الاجتماعي مسألة أكثر أهمية مما كان عليه الحال خلال الحرب الباردة في العلاقة بين المركز (الغرب) و الأطراف (الجنوب) و ذلك عبر مسألتي الهجرة و التصادم بين الهويات الحضارية المتنافسة، أن يعتبر الهجرة الآتية من الأطراف من أهم المخاطر المهددة للأمن الاجتماعي لتهديدها الهوية الحضارية و ثقافة المجتمعات الغربية.

و يرجع أصحاب النظرية البنيوية Johan.Galtung هذه الظاهرة إلى هيمنة الدول الغنية على الدول الفقيرة حيث يرى أن العالم ينقسم إلى أمم المركز و أمم المحيط، و كل أمة منقسمة بدورها إلى دول مركز و محيط، و تنشأ بين أمم المركز و المحيط علاقات إمبريالية بنيوية حيث تعمل أمم المركز على امتصاص ثروات دول المحيط و استغلالها و الهيمنة عليها و هذه الهيمنة لا تقتصر على العلاقات الدولية فقط و إنما هي هيمنة موجودة داخل الأمم أيضا و في هذا الصدد أشار "يوهان غالتون" إلى مفهوم العنف البنيوي "Violence structurelle " حيث يشير هذا المفهوم إلى العنف غير المادي الذي تحدثه أبنية أو مؤسسات مجتمع معين بشكل يمنع الأفراد من تحقيق ذاتهم و يعرف هذا النوع من الأمم توزيع غير عادل للثروات، و ذلك إما بسبب المؤسسة البنيوية أو المركزية الإثنية العنصرية أو الطبقية القومية.

و على المستوى الدولي فالعنف البنيوي مرادف لهيمنة المركز على المحيط فاللاتماثل بينها يجسد من خلال أربعة مظاهر:

- تحديد إنتاجية دول المحيط كما و كيفا بما يخدم مصالح دول المركز.
- بناء مؤسسات سياسية حسب مطالب المركز الدولي، حيث الشروط التي تساعد المؤسسات الاقتصادية الدولية للحصول على قروض أو مساعدات تفرض أبنية سياسية معينة و طبيعة حكم معين (الحكم الراشد) مما يخلق تناقض بين البنية السياسية و البنية المجتمعية لدول المحيط.
- زيادة الحماية العسكرية للمركز على المحيط.
- تصدير المعايير و القيم من المركز إلى المحيط[49].

❖ **النظرية الاجتماعية**

[49] – فايزة حتو، البعد الأمني للهجرة غير الشرعية في إطار العلاقات الأورو مغاربية 1995-2010، مذكرة ماجستير منشورة، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة الجزائر 03، 2011/2010، ص 62.

سوسيولوجيا الهجرات هي فرع من فروع السوسيولوجيا المعاصرة ظهر في مطلع القرن الماضي مع مدرسة**شيكاغو** تطورا في أوروبا خلال فترة السبعينيات، يدرس أثر وفود المهاجرين و انعكاسات ذلك على المجتمع المضيف كما يدرس مجموعة من المشاكل التي يخلفها عدم الاندماج، و هو اتجاه نظري و إمبريقي مهتم بدراسة و وصف وضعية المشاشة التي يعيشها الشباب المهاجر.

إذن تهتم هذه النظرية بدراسة الجوانب الاجتماعية و الثقافية و وضعيات مجتمعات المهاجرين المقيمين، مع التركيز على وضعية الاستغلال و التمييز الاجتماعي، و الثقافي و كفاح المهاجرين ضد التمييز الممارس ضدهم و كذلك نضالهم من أجل الحصول على حقوقهم و كذا التنظيمات المساندة لهم من جمعيات حقوق الإنسان و نقابات عمالية تساعد المهاجرين في الاستقبال، و يمكن الإشارة في هذا الصدد إلى أعمال كل من ماسي L.D.Massey و بورديو P.Bourdieu و غرانوتي B.Granotier[50].

يرى التحليل السوسيولوجي لظاهرة الهجرة غير الشرعية بأن هذه الظاهرة ترتبط بالأبعاد التالية:

- ضغوط البيئة و ما يصاحبها من تفكك في قواعد الضبط الاجتماعي و الروابط الاجتماعية، و ينعكس ذلك ميدانيا في صورة أن المهاجرين غير الشرعيين يعيشون في بيئات اجتماعية منخفضة المستويين الاجتماعي و الاقتصادي.
- اختلال التوازن بين الوسائل و الأهداف المتاحة لتحقيق هذه الأهداف بالطرق المشروعة، فالمجتمع يؤدي في حالات متعددة إلى حدوث الاضطرابات ما يؤدي بدوره إلى إضعاف التماسك، و التساند الاجتماعيين و بالتالي ظهور الانزلاقات.

و عليه يمكن تصنيف الهجرة وفق نظرية **دوركايم** إلى ثلاثة أنواع:

1 - **الهجرة السرية كونها انتحار أناني:** و يحدث هذا السلوك بسبب النزعة الفردية المتطرفة و انفصال الفرد عن الثقافة التي يعيش فيها، و ينشأ هذا النوع من السلوك نتيجة ضعف درجة التضامن الاجتماعي داخل المجتمع حيث لا يجد المهاجر السري من يسانده عندما تحل به أية مشكلة و بذلك تصبح الهجرة السرية من الاستراتيجيات الحيوية التي يحددها لنفسه.

2 - **الهجرة السرية كونها انتحار إيثاري:** و تحدث هذه الحالة عندما يكون الفرد مرتبطا ارتباطا وثيقا بجماعات أو أشخاص متشبعين بفكرة الهجرة غير الشرعية.

3 - **الهجرة السرية كونها انتحار أنومي:** تحدث الهجرة السرية في هذه الحالة عندما:

أ - تنحل النظم الاجتماعية و الثقافية و الأخلاقية في المجتمع.

ب - تضطرب الحياة السياسية و الاقتصادية في المجتمع.

ج - تحصل هوة ثقافية بين الأهداف و بين الوسائل، بين الطموح الشخصي و ما هو متوفر فعلا.

و بالنتيجة تخلص نظرية "**دوركايم**" في تفسيرها لظاهرة الهجرة غير الشرعية إلى أن:

- ✓ المهاجر السري يشعر بأنه غير قادر على الوصول إلى الوسائل المشروعة لتحقيق الأهداف التي وضعها المجتمع لأفراده، بسبب عدم توافر الفرص الوظائفية أو لأنه لا يستطيع الاندماج في الثقافة المجتمعية فيجبر على الانسحاب، و هذا الموقف يعتبر نمط من أنماط غير المعيارية.
- ✓ مخالفة القيم و المعايير: التي تشترك فيها غالبية الناس في المجتمع، و في هذا الصدد تفسر الهجرة السرية على أساس أنها سلوك منحرف و بذلك يقوم المجتمع بإضفاء صفة الانحراف على المهاجر السري.

[50] - محمد غربي و آخرون، مرجع سابق، ص 391.

- ✓ التقليد: حيث أن الهجرة السرية تنشأ بتأثير نموذج يحتذى به و تلعب وسائل الإعلام دورا هاما في تحريك الدوافع الذاتية، حيث أن الفرد الذي يملك استعدادا للهجرة يندفع بقوة التقليد نحو ممارسة هذا السلوك[51].

خاتمة:

تعتبر الهجرة غير الشرعية من الظواهر المعقدة والمركبة التي أضحت تهدد الأمن والسلم الدوليين، إن ظاهرة الهجرة غير الشرعية التي تحولت إلى مشكلة دولية وحرب مفتوحة أصبح من الواضح أنها أكبر حجما من أن تواجهها ترسانة أمنية، فالأمر يقتضي وضع تصور شامل يقوم على الاستباقية والوقاية والحماية والترقية مجتمعة معا للتعامل مع هذه الظاهرة، كما لا يمكن من معالجة آثارها المتعددة بمعزل عن المشكلات السياسية والاقتصادية والإنسانية ذات الصلة الوثيقة بها.

ونظرًا لتفاقم الظاهرة واتساع آثارها على الأمن الإنساني ، استوجب وضع مقاربات فعالة على المستوى الوطني، الإقليمي وحتى الدولي في سبيل التعامل مع هذه الظاهرة والقضاء أو التخفيف من تداعياتها

من خلال ما تم التطرق إليه و كنتيجة نخلص إلى:

- ✓ مفهوم الهجرة غير الشرعية و الذي هو مفهوم معقد و متداخل مع مجموعة من المفاهيم الأخرى.
- ✓ وجود عدة أسباب تتحكم في ظاهرة الهجرة غير الشرعية.
- ✓ إستفحال إشكالية الهجرة غير الشرعية في المجتمع الدولي أدى إلى بروز مجموعة من النظريات لتفسير هذه الظاهرة.
- ✓ التأكيد على أن الهجرة غير الشرعية ظاهرة عالمية عابرة للقارات.
- ✓ العمل على معالجة مختلف الظروف والمسبّبات المؤدّية إلى ظاهرة الهجرة غير الشرعية.
- ✓ العمل على تحقيق العدالة الاجتماعية بتجسيد الحكم الراشد على المستويين المركزي والمحلي، بما يضمن محاربة الفساد. وإحقاق دولة القانون وإشراك جميع المواطنين في تسيير شؤون دولتهم.

قائمة المراجع:

1. القرآن الكريم، سورة الأنفال، الآية:82.
2. القرآن الكريم، سورة البقرة، الآية:40.
3. القرآن الكريم، سورة الحشر، الآية:13.

أديبة محمد صالح، الجريمة المنظمة (دراسة قانونية مقارنة)، السليمانية: مركز كردستان

[51] – رشيد ساعد، واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر من منظور إنساني، مذكرة ماجيستير منشورة، قسم العلوم السياسية، بسكرة: جامعة محمد خيضر، 2012/2011، ص 23. 24.